كلمة دولة الإمارات العربية المتحدة

يلقيها معالي / أحمد حميد الطاير

وزير المواصلات

رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام القمة العالمية لمجتمع المعلومات

جنيف

خلال الفترة من ١٠ – ١٢ ديسمبر ٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،

يسعدني باسم حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم بالتهنئة لرئاستكم هذه التظاهرة الحضارية المتمثلة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، كما لا يسعني بهذه المناسبة إلا الأعراب لكم عن شكرنا وتقديرنا الكبير للحكومة السويسرية الصديقة على استضافتها لهذه القمة .

السيد الرئيس ،،

على الرغم من الآمال والتطلعات الإنسانية مع دخولنا مطلع الألفية الجديدة ، والتي واكبها عقد العديد من المؤتمرات والقمم العالمية لاسيما قمة الألفية وقمة التنمية المستدامة ، التي تهدف إلى معالجة الخلل القائم في العلاقات الاقتصادية الدولية وتأثيره على نمو الاقتصاد العالمي ، إلا أنه لازالت العديد من القضايا الإقليمية والدولية لم يتم التوصل إلى حل بشأنها وباتت تشكل عائقاً أمام تحقيق تنمية مستدامة شاملة ، حيث مازال العدد الأكبر من سكان العالم يعيشون أوضاعا غير مستقرة وغير إنسانية أثرت بدورها على أوضاعهم المعيشية نتيجة لزيادة حالة الفقر وتفشى الأمراض والأمية واتساع الفجوة الاقتصادية بين الدولة المتقدمة والنامية نتيجة لعدم التزام الدول بتنفيذ تعهداتها وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة.

ومن هذا المنطلق تدعو دولة الإمارات العربية المتحدة المجتمع الدولي ممثلاً في الدول المانحة خاصة البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها لتقديم المساعدات الإنمائية للدول الفقيرة لاسيما الأقل نمواً كما لابد من قيام المؤسسات المالية والإنمائية الدولية والقطاع الخاص بوضع استراتيجيات لتوفير الموارد المالية والإنمائية لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة ضمن إطار بيئي سليم يسمح بدخول التقنيات المتقدمة إليها بالإضافة إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عليها.

ولا يفوتنا في هذا المضمار الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت الكثير من المساعدات المالية والعينية والإنسانية للعديد من الدول النامية لدعم برامج التنمية والإغاثة الإنسانية تنفيذا لأهداف ومقاصد الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة.

السيد الرئيس ،،

انطلاقا من المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة ، وصكوك حقوق الإنسان الدولية فقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة للعديد من الاتفاقات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان ، واحتراماً منها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان فإنها ملتزمة التزاما ً كاملاً بتوفير الظروف الكفيلة بتمكين المرأة من المشاركة في مجتمع المعلومات وعضوا فاعلا فيه كذلك تمتع الطفل بكافة الحقوق وحمايته ورفاهيته إلى جانب التزام الدولة بالاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم ، حيث كفل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ممارسة تلك الحقوق والحريات .

السيد الرئيس ،،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ومنذ قيامها في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ حرصت على مواكبة ركب التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدراكا منها للدور الأساسي التي يمكن أن تلعبه في النهوض بأهداف التنمية الشاملة وتحسين مستوى معيشة الفرد ، فضلاً عن تذليلها للعديد من العقبات التي تعترض مسيرة التطور والتقدم وذلك وصولاً لتحقيق الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

لذا وسعيا منها إلى بناء مجتمع المعلومات القائم على إتاحة الفرص أمام الجميع للتمتع بمزايا ومنافع ثورة المعلومات الناتجة عن التقدم الهائل الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بوضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتطوير إمكانات ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن خططها التنموية الوطنية وذلك إيمانا منها بالدور الحيوي لهذه الوسائل في إنجاح الأهداف والمقاصد التنموية المنشودة مما جعلها تحتل مكانة متقدمة في المؤشر الذي يصدره الاتحاد الدولي للاتصالات . حيث أولت الدولة عناية خاصة للركائز الأساسية التي يمكن من خلالها بناء مجتمع معلومات متطور وقد تمثل ذلك باتخاذ الدولة عدد من التدابير والإجراءات والتي نذكر منها :

- إنشاء البنية التحتية اللازمة للمعلومات والاتصالات ومدها إلى كافة أرجاء الدولة بحيث كفلت استخدامها من قبل الجميع ودون أي تفرقة أو تمييز على أساس الجنس أو المعتقد وبتكلفة معقولة.

- إتاحة الفرصة لكل فرد لاكتساب المهارات والمعارف اللازمة للاستفادة من مجتمع المعلومات عبر تعزيز إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم كإحدى وسائل التعليم ، بالإضافة إلى عقد الدورات والبرامج التدريبية التي من شأنها رفع كفاءة الموظفين في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- إنشاء الكليات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستهدف إيجاد مخرجات التعليم المتخصصة في هذا المضمار ، بالإضافة إلى إعداد الكوادر الوطنية القادرة على مواجهة التحديات التي تفرضها وتيرة التطور المستمر لمجتمع المعلومات.

- العمل على تنفيذ الخطط الموضوعة لقيام الحكومة الإلكترونية في كافة مرافق الدولة وأجهزتها والتي من شأنها اختصار الجهد والوقت وتحسين الأداء الحكومي بالبعد عن البيروقراطية فضلاً عن ترسيخ مبدأ الشفافية في الإدارات العامة.

- المبادرة في إنشاء المدن المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات وذلك لاستقطاب أكبر عدد من المستثمرين في قطاع تقنية المعلومات.

- تشجيع دور القطاع الخاص على المساهمة في اتخاذ المبادرات لوضع أفضل السبل والممارسات اللازمة لبناء مجتمع المعلومات على أساس من الشراكة والتعاون مع القطاع الحكومي.

السيد الرئيس ،،

عملاً بما ورد في إعلان قمة الألفية وتوافق آراء مونتيرى وإعلان جوهانسبرج من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة القائمة على أساس تعزيز الشراكة والتعاون بين الدول وبشكل خاص تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى مساعدة الدول النامية والدول الأقل نمواً على تجاوز الفجوة الرقمية بينها وبين الدول الأكثر تقدماً في هذا المجال بالإضافة إلى العمل على توفير المساعدات المالية والتقنية وإيجاد البيئة المواتية التي تسهل عملية نقل هذه التكنولوجيا .

فقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى العديد من الصكوك والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات إيمانا منها بأهمية الدور الطليعي الذي يمثله التعاون الدولي بين الدول في تسخير هذه التكنولوجيا المتقدمة لخدمة شعوبنا جميعاً وتحسين مستوى معيشتهم وصولاً لتحقيق الرفاهية للبشرية جمعاء.

السيد الرئيس ،،

أننا اليوم نقف أمام تحدي يتمثل في ضرورة ترجمة رؤيتنا المشتركة الواردة في وثيقتي إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة العمل المشتركة إلى واقع ملموس وذلك عبر إنشاء آليات فعالة للتعاون المشترك والتي من شأنها إزالة كافة العقبات التي قد تعرقل مسيرتنا الهادفة إلى إنشاء مجتمع معلومات عالمي يقوم على الأبعاد الأخلاقية والقيم السامية التي تدعو إلى احترام الأديان وتعزيز ثقافة الحوار القائمة على احترام الهوية الثقافية لجميع الشعوب في ظل التنوع الثقافي واللغوي والذي يعد إرثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء.

كما أننا نغتنم الفرصة اليوم لندعو إلى تركيز الاهتمام لمسار قمة مجتمع المعلومات في تونس عام ٢٠٠٥ والتي ستمثل فرصة سانحة لقياس مدى تقدم عملنا خلال الفترة القادمة .

السيد الرئيس ،،

أننا ندخل سوياً عهداً جديداً يقوم على أسس أمتن من التضامن والتآزر بين الشعوب ونحن في دولة الإمارات عازمون على إيلاء المبادئ الموضحة في إعلان القمة والتدابير المحددة في خطة العمل المشتركة كل العناية والحرص من أجل تنفيذها والعمل بها لأننا على قناعة راسخة بأنها الخطوات التي ستمهد لنا الطريق للوصول إلى مجتمع المعلومات العالمي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،